بالعربي

الوحدة الوطنية بين المعارضة والمعاداة

سميرة رجب

sameera@binrajab.com

في السطور الثلاثة الأولى من مقدمة بحثه حول «أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي» يؤكد المفكر المغربي عبدالإله بلقزيز، استاذ الفلسفة بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء، أنه «في سائر المجتمعات الحديثة، التي أنجزت ثورتها الاجتماعية وأقامت الدولة الوطنية فيها، يُنظر إلى المعارضة السياسية نظرة تتجاوز إطار الحق والقانون إلى إطار السياسة والمصلحة العامة للوطن والدولة والأمة: بعد إشباع الحق طبعاً».. وبدلاً من نقد السلطة «التي ركزت عليه غالبية الدراسات» يركز الباحث في محور ورقته هذه على نقد المعارضة العربية التي يفترضها أن تكون جزءا لا يتجزأ «من محاولة تأسيس الديمقراطية في الوطن العربي على أسس صحيحة وراسخة» (انظر «المعارضة والسلطة في الوطن العربي/ أزمة المعارضة العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ٢٠٠١)..

وفي بحثه هذا، يؤكد مفكرنا أن طلب الديمقراطيات الغربية على دور المعارضة يأتي في سياق قيمة الدور الذي تقوم به المعارضة، تلك القيمة التي تتحدد حصرياً في مد الحياة السياسية بالاستقرار وحمايتها من الاضطرابات، وهي القيمة التي تجعل من المعارضة عنصر توازن في المجتمع وليس عبئاً أو مصدر إزعاج للسلطة السياسية في البلاد، أما الشرط الأساسي لحصول المعارضة على هذه القيمة وقيامها بهذا الدور فهو يتحدد في شرعيتها المستمدة من تمثيلها لكل القوى والفئات الاجتماعية وتعبيرها عن مصالحهم بشكل عام، بجانب شرعيتها المستمدة من الضمانات القانونية.

إذن، فإن شرعية المعارضة تتمثل، أولاً: في مدى حاجة المجتمع إليها، ثانياً: في مدى تمثيلها لكل المجتمع ومصالحه، ثالثاً: في الضمانات القانونية بحقها في الوجود.. وهذه العناصر الثلاثة هي التي تمنح المعارضة القدرة على ممارسة دورها الأساسي كعنصر توازن في المجتمع، هذا التوازن الذي يُدعى بالمصطح السياسي الوحدة الوطنية.. وما تدفع به هذه الوحدة نحو الازدهار والنهضة التنموية الوطنية التي تشمل كل فئات المجتمع والوطن بأكمله..

بمعنى آخر، لا شرعية لأي معارضة تكون عبئاً على السلطة، وعاملاً من عوامل اضطراب وعدم استقرار المجتمع، وأسفيناً يشق الوحدة الوطنية، وعائقاً أمام التطور التنموي.. وهذا الضرب من المعارضة يفقد شرعيته ليس لأنها لا تمثل كل قوى وفئات المجتمع فقط، بل بسبب اعتمادها على التمثيل الفئوي، سواء المذهبي أو الطائفي أو الإثني أو المناطقي أو العشائري.. وهذه الجماعات الفئوية لا تصنع معارضة سياسية بل تصنع عناصر الفرقة في المجتمع، وكل تبعات هذه الفرقة المؤدية الى الإضرار بالمصالح الوطنية في الداخل والخارج.. إذن هذه المجموعات الفئوية، اللاشرعية وطنياً، لا يمكن أن تُصنّف إلا في خانة القوى المعادية، التي تستمد قوتها من ضعف المجتمع.. فكلما زاد المجتمع تفككاً، زاد ضعفه.. وكلما زاد المجتمع ضعفاً، زادت هذه المجموعات الفئوية المعادية قوة، وتستغل قوتها في تحقيق المزيد من مصالحها الفئوية والذاتية، بالضغط على المجتمع ليزداد تفككاً ووهناً.. وهكذا..

إن مجتمعاتنا العربية، للأسف، باتت تعاني من هذه القوى التي بمجملها لا تملك مشاريع وطنية، بعد أن باتت محصورة في أطر فئوية ضيقة من جهة، ومتصارعة مع بعضها من جهة أخرى.. حتى تحولت إلى عامل تفكيك للوحدة الوطنية، وعامل إشعال الحروب الأهلية والصراعات السياسية المهددة لسيادة الوطن.. وإن كانت هذه الصورة في أوضح أشكالها على أرض لبنان والعراق وفلسطين، فإنها مازالت متوارية في الخليج العربي، رغم كل العنفوان الطائفي الذي تعاني منه المجتمعات الخليجية، الذي بات حديث الإعلام والأخبار العالمية.

إن التمثيل الفئوي، الذي بات سمة ما تدعى بالمعارضة العربية (وأحياناً المقاومة)، أزاح الثوابت والقيم الوطنية الأصيلة التي حاولت الأحزاب السياسية العربية التمسك بها خلال القرن الماضي، وأحل محلها قيماً جديدة.. هذا التمثيل التفتيتي واللاشرعي، الذي بات هدفاً في استراتيجيات أعداء الأمة، هو ما تحاول أن تستمد منها هذه المجموعات المحلية شرعيتها، بفعل القوة والضغط في الداخل، وبفعل الارتباط بالخارج.. لذلك لم يتأخر هذا النموذج من «المعارضة» و«المقاومة» عن مناهضة قيم الوحدة الوطنية، والمواطنة الحقيقية، وإعلان الولاء الصريح إلى خارج الوطن، شرقاً وغرباً، بذرائع الدين والمذهب تارة، والدفاع عن حقوق الإنسان والبحث عن الديمقراطية تارة أخرى..

وبإرساء قيم الاستقواء بالأجنبي، وبأعداء الوطن، والتنسيق مع السفارات الأجنبية سراً وعلناً، تحاول هذه الجماعات إضفاء الشرعية على وجودها، مما جعلها لا ترى حرجاً في إعلان رغبتها في وجود الأجنبي على قمة السلطة ببلداننا مقابل تحقيق أغراضها السياسية الفئوية ومصالحها الذاتية (اقتداءً بنموذج «المعارضة العراقية» التي جلبت الاحتلال للعراق).. وهي ممارسات كانت إلى الأمس القريب، بل وحتى اليوم، تعد في العرف الوطني من أعمال الخيانة العظمى.

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، خرجت علينا مجموعات مختلفة، تمثل الطوائف، ومن دون أن تخفي توجهاتها الموالية لقوى خارجية.. وعمل هؤلاء على إضفاء الشرعية والوطنية على ثقافة الولاء للخارج والاستقواء بالمستعمر والمحتل.. ترى، أين موقع هذه المجموعات، وفي أي دائرة يجري تصنيفها؟!.. هل هي معارضة حقيقية!!، أم قوى معادية لأوطانها وأمتها؟!!!.